



مجلة كلية التربية



تطور تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية من منظور العلاقات الاقتصادية  
والتجارية الصينية العربية

إعداد

د/ شه لي

أستاذ مشارك مناهج وطرق التدريس

جامعة الإقتصاد والتجارة الخارجية

تطور تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية من منظور العلاقات الاقتصادية  
والتجارية الصينية العربية

مستخلص

في العصور القديمة جاء بعض التجار العرب إلى الصين على طول طريق الحرير وقاموا ببناء المساجد في الصين، وبدأوا تعليم اللغة العربية في المساجد. في العصر المعاصر تم إدراج اللغة العربية في نظام التعليم العالي في الصين في بداية تأسيس جمهورية الصين الشعبية استنادا إلى اهتمام الحكومة الصينية بالتبادلات الودية مع الدول العربية. وبعد تنفيذ الصين الإصلاح والانفتاح في السبعينيات في القرن السابق، انطلق تطور الاقتصاد الصيني بسرعة كما شهد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية تطورا سريعا، واستمر حجم التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي في التوسع، وتنوعت أشكال التعاون. وقد شجع الطلب المتزايد للخريجين المتخصصين في اللغة العربية من سوق العمل تطور تخصصات العربية في الجامعات الصينية. وقد ارتفع عدد خريجي تخصصات العربية في الجامعات كل عام في الصين من بضع عشرات في السبعينيات إلى أكثر من ٢٠٠٠ الآن. كما ارتفع عدد الجامعات التي تقدم تخصصات عربية من ٨ جامعات إلى أكثر من ٥٠ جامعة حاليًا كما شهدت المناهج التدريسية تغييرات كبيرة وقد ساهمت تطورات العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية العربية بشكل كبير في تطوير تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية وسيستمر هذا التأثير في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: تعليم اللغة العربية، الصين، الدول العربية، التعاون الاقتصادي

والتجاري

ion in Chinese universities from the The development of Arabic language educat  
Arab economic and trade relations-perspective of China

### **Abstract:**

In ancient times, some Arab traders came to China along the Silk Road and they built mosques in China, where they started Arabic education. Incontemporary times,basedon the Chinese government's emphasis on friendly exchanges with Arab nations and countries, Arabic was included in China's higher education system at the beginning of the founding of New China. After China implemented reform and opening up in the 1970s, China's economy took off rapidly, and economic and trade cooperation between China and Arab countries also developed rapidly. The scale of bilateral cooperation continued to expand and the forms of cooperation became diversified.The growing demand for Arabic major graduates in the job market has promoted the development of Arabic majors in Chinese universities. The number of graduates majoring in Arabic from universities across China has grown from a few dozen in the 1970s to more than 2,000 per year now. The number of universities offering Arabic majors has increased from 8 to more than 50 now in China, and the curriculum of Arabic majors has also undergone significant changes.China-Arab economic and trade relations have greatly promoted the development of Arabic education in Chinese universities, and this impact will continue.

**Keywords:**Arabiclanguageandeducationchina,Arabcountries, economic, and trade cooperation.

## مقدمة

هناك العديد من الدراسات الأكاديمية حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية، كما أن هناك بعض الدراسات حول تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية، ولكن هناك القليل من الدراسات التي تجمع بين الاثنين. وفي الواقع كان للتعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي تأثير عميق على تطوير تعليم اللغة العربية في الصين، وخاصة تعليم اللغة العربية في جامعات الصين.

بدأت التبادلات بين الأمة الصينية والأمة العربية منذ أكثر من ألفي عام، وكانت التبادلات التجارية هي الطريق الرئيسي للتفاعل بين الأمتين الصديقتين منذ العصور القديمة. كان طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري الشهيران متصلين على التوالي بواسطة قوافل الجمال والخيول والسفن التجارية وكان الطريقان يحملان التبادل المبكر للسلع والثقافة بين الأمتين. كان طريق الحرير المبكر طريقاً برياً بشكل أساسي. وفي عهد أسرة تانغ استمر طريق الحرير البري في لعب دوره، وتطور طريق الحرير البحري بسرعة وأصبح القناة الرئيسية للتجارة الخارجية للصين. وقد سجل المؤرخ العربي الشهير المسعودي في كتابه الشهير "المراعي الذهبية": في القرن السادس الميلادي، أن السفن التجارية الصينية كانت تزور الخليج في كثير من الأحيان وتدخل نهر الفرات من الخليج، ورسد بالقرب من مدينة الحلة، على بعد حوالي ٣ كيلومترات من آثار بابل القديمة، وتاجر الصينيون مع العرب المحليين.

في الأيام الأولى كان شكل التبادلات التجارية الثنائية بين الصين والمنطقة العربية عبارة عن تجارة مقايضة بشكل أساسي. وكانت السلع المصدرة إلى الصين من المنطقة العربية منتجات محلية مثل: التوابل العربية المختلفة والعقيق والزجاج واللبان والعاج. وتمثل السلع الصينية المصدرة إلى المنطقة العربية معظمها من المنتجات الصينية المحلية مثل: الحرير والخزف والشاي والمشغولات الحديدية والمواد الطبية. ولا

يقتصر التبادل التجاري الثنائي على تبادل السلع فحسب، بل يتيح الفرص أيضاً للأمتين العريقتين المتباعدين التعرف على ثقافة ودين وعادات بعضهما البعض. وأقام بعض التجار العرب في الصين، وقاموا ببناء المساجد في مستوطناتهم وعلموا القرآن الكريم للصينيين في المساجد، وهكذا بدأ تعليم اللغة العربية في الصين. فأصبح المسجد أول مكان في الصين لتعليم اللغة العربية. كان الغرض من التعليم في المساجد هو نشر الإسلام وتدريب رجال الدين الإسلاميين، لذا كان لتعليم اللغة العربية الصينية خلال هذه الفترة طابعاً دينياً قوياً.

ومنذ عشرينيات القرن السابق تم بناء بعض مدارس اللغة العربية في بكين وتيانجين وشانغهاي وكومينغ وأماكن أخرى في الصين، وسافر بعض الطلاب الصينيين إلى مصر للدراسة على التوالي. وفي الثلاثينيات تم اختيار ست دفعات مكونة من ٣٦ طالباً صينياً للدراسة في جامعة الأزهر في مصر مثل: نازونغ وما جيان وليو لينروي، وغيرهم. وقد حظيت الست دفعات من الطلاب الصينيين بترحيب كبير بعد وصولهم إلى مصر، خاصة الدفعة السادسة (١٦ شخصاً) لأنها كانت تحت رعاية الملك فاروق ملك مصر وسافرت إلى مصر باسم "مجموعة طلاب فاروق". كان يدرس هؤلاء الطلاب الصينيون الدراسات الإسلامية واللغة العربية والتاريخ والثقافة العربية الإسلامية في جامعة الأزهر. بعد عودتهم إلى الصين في الأربعينيات، أصبح ناشونغ وما جيان وليو لينروي وغيرهم من الطلاب الذين يدرسون في مصر مؤسسي تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية.

تم دمج اللغة العربية في نظام التعليم العالي في الصين في الأربعينيات. في عام ١٩٤٣ قام السيد نازونغ بتدريس اللغة العربية لأول مرة في الجامعة المركزية الصينية وقام بتأليف أول كتاب مدرسي باللغة العربية للجامعة الصينية. وفي عام ١٩٤٦ استعدت جامعة بكين لإنشاء قسم اللغات الشرقية وآدابها، وحددت اللغة العربية وآدابها

كتخصص جديد، وتم تعيين السيد ما جيان أستاذاً وأوكل إليه إنشاء تخصص اللغة العربية في الجامعة.

بالنظر إلى تاريخ تطور تعليم اللغة العربية في الصين، فمن الواضح أن التبادلات التجارية بين الأمتين الصينية والعربية العريقتين هي الطريقة الرئيسة لجلب اللغة العربية إلى الصين. على مدار السبعين عاماً الماضية منذ تأسيس الصين الجديدة، كان التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي أحد العوامل المهمة في تعزيز وتطوير تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية.

في الفترة من عام ١٩٤٩ - ١٩٧٨:

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩، تعرضت للحظر والاحتواء من قبل بعض القوى الغربية. وسعت الصين إلى إقامة علاقات ودية مع دول العالم الثالث الآسيوية والإفريقية، بما فيها الدول العربية من أجل كسر الحصار الغربي، وأقامت العديد من الدول العربية علاقات دبلوماسية مع الصين الجديدة على الرغم من ضغوط المجتمعات الغربية على رأسها الولايات المتحدة في ذلك الوقت. وكانت مصر وسوريا وجمهورية اليمن والعراق والمغرب والجزائر والسودان أولى الدول العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين، كما أنها من أوائل الدول العربية التي وقعت الاتفاقيات التجارية الرسمية، وبدأت التبادلات التجارية الرسمية مع الصين. وبحلول أواخر السبعينيات أقامت الصين علاقات سياسية وتجارية واقتصادية رسمية مع جميع الدول العربية باستثناء عدد قليل من دول الخليج.

وخلال الفترة (عام ١٩٤٩ - ١٩٧٨) كان التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية عبارة عن تجارة السلع بشكل رئيسي، وكانت العلاقات السياسية هي العامل المهم الذي يحدد التعاون الاقتصادي الثنائي. في أبريل ١٩٥٣ كلفت مصر

التاجر كوندي بالقدوم إلى الصين لمناقشة قضايا تصدير القطن لأن صادرات مصر من القطن تواجه صعوبات، وعلى الرغم من أن الصين لم تكن بحاجة إلى استيراد القطن في ذلك الوقت، إلا أنها توصلت إلى اتفاقية استيراد القطن مع مصر من أجل دعمها. وفي مايو ١٩٥٥ قام وزير الشؤون الدينية المصري أحمد حسن بخوري بزيارة رسمية للصين، وقد حظي باستقبال ودي ودافئ من الجانب الصيني، وبحث الجانبان العلاقات السياسية والتجارية والثقافية والدينية وغيرها، وتم التوقيع على اتفاقيات حول التعاون الثقافي بين الصين ومصر، والذي نص على قيام مصر بإرسال أساتذة اللغة العربية للتدريس في الصين، وإرسال الصين أساتذة صينيين للتدريس في مصر، وتبادل الطلاب والوفود الثقافية والفنية بين الجانبين وتم إرسال الدفعة الأولى من الطلاب الصينيين من الصين الجديدة إلى مصر في عام ١٩٥٥. وفي أغسطس ١٩٥٥ ترأس وزير الصناعة والتجارة المصري محمد أبو نصير وفدًا تجاريًا لزيارة الصين، ووقع الجانبان اتفاقية تجارية، ونصت على أن يقوم الجانبان بإنشاء مكاتب تمثيل تجارية رسمية لكل منهما في بلد الآخر لتطوير التجارة بين البلدين. ووفقًا للاتفاقية اشترت الصين قطنًا من مصر بـ ١٠ ملايين جنيه في عام ١٩٥٦، تم دفع ٥.٩ مليون جنيه منها نقدًا بعد أن استوردت الصين ما قيمته ٣٦.٣٧ مليون دولار من القطن والغزول القطنية من مصر في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥. ويعد هذا دعمًا كبيرًا لمصر عندما خفضت الدول الغربية مشترياتها من القطن المصري بشكل كبير بسبب إصرار مصر على مناهضة الإمبريالية ومكافحة الاستعمار والحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية، مما جعل القطن المصري غير قابل للبيع وتعد مصر أول دولة عربية أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الجديدة وأول دولة عربية أقامت تعاونًا اقتصاديًا وتجاريًا رسميًا معها. وبالمثل قدمت مصر أيضًا مساهمات مهمة في تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية، خاصة في المراحل الأولى من بداية تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية.

في اذل خمسينيات والستينيات من القرن الماضي، صدّرت الصين المنتجات الزراعية ومنتجات المنسوجات والحرف اليدوية إلى الدول العربية، مثل الشاي والطعام ولحم البقر المجمّد ولحم الضأن والقماش القطني وغزل القطن والحرير والضروريات اليومية وما إلى ذلك. تشمل واردات الصين من الدول العربية القطن واليوريا والفوسفات والصمغ العربي والسردين المعلّب وزيت الزيتون والمر وغير ذلك، وخلال هذه الفترة كانت أنواع السلع المتبادلة بين الصين والدول العربية محدودة، وكان حجم التجارة صغيراً. وبسبب النقص في العملة الصعبة للجانبين، كان يتم في بعض الأحيان استخدام المحاسبة أو المقايضة لتجارة الجانبين، ولأن جميع شركات التجارة الخارجية في الصين مملوكة للحكومة، فإن المحاسبة والمقايضة وغيرها من أشكال التجارة سهلة للتنفيذ. وفي الخمسينيات كان حجم التجارة بين الجانبين ١٢ مليون دولار أمريكي فقط، وفي أوائل الستينيات ارتفع إلى أكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي، وفي أوائل السبعينيات وصل إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار أمريكي

وبالإضافة إلى تخصص اللغة العربية في قسم اللغات والآداب الشرقية بجامعة بكين، في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وافقت الحكومات الصينية على التوالي على إنشاء تخصصات اللغة العربية في جامعات مثل جامعة الشؤون الخارجية الصينية، وجامعة التجارة والاقتصاد الخارجية، وجامعة الدراسات الأجنبية ببكين، وجامعة الدراسات الأجنبية بجيش التحرير الشعبي الصيني، وجامعة شانغهاي للدراسات الدولية، وجامعة بكين للغات والثقافة، وجامعة بكين للدراسات الدولية الثانية. وتم دمج تخصص العربية في جامعة الشؤون الخارجية الصينية في جامعة الدراسات الأجنبية ببكين في عام ١٩٦٢، وتعتبر هذه الفترة ذروة التطور الأولي لتعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية، وقوتها الدافعة لتوطيد العلاقات السياسية الودية بين الصين والدول العربية.



وخلال هذه الفترة كان تخصص العربية في كل جامعة صينية يلتحق به بشكل عام ما لا يزيد عن ٢٠ طالباً كل عام، ولم يتم قبول طلاب جدد كل عام بصفة دائمة. بل تحديد ما إذا كان يتم استقبال الطلاب الجدد بالأعداد المناسبة وبشكل موحد من قبل وزارة التعليم الصينية. وأثناء دراسة الطلاب في الجامعة، ووفقاً لاتفاقية التعاون التعليمي بين الحكومة الصينية وحكومات الدول العربية، تم ابتعاث عدد محدود من الطلاب إلى جامعة القاهرة وجامعة بغداد وجامعة دمشق وغيرها من الجامعات العربية للدراسة على نفقة الدولة لمدة ١-٢ سنة أو أكثر. وعينت وظائف لجميع الخريجين من قبل الحكومة الصينية. وتخرج العشرات من الطلاب المتخصصين في اللغة العربية كل عام، وعين معظمهم للعمل في الأجهزة الحكومية مثل: وزارة الخارجية، ووزارة الاتصال الخارجي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ووزارة الثقافة، ووزارة التجارة الخارجية، ووكالة أنباء شينخوا، ووزارة الأركان العامة. وتم تعيين عدد قليل من الخريجين في شركات التجارة الخارجية. وبعث العديد من الخريجين من قبل الوزارات بعد توظيفهم للعمل في السفارات الصينية لدى مختلف الدول العربية.

وبعد تأسيس الصين الجديدة أنشأ النظام الاقتصادي الاشتراكي المخطط، وكانت الحكومة تدير التعاون الاقتصادي والتجاري الخارجي بالكامل. منذ تأسيس الصين حتى عام ١٩٧٨، لم يكن لدى البلاد سوى ١٣ شركة تتمتع بحقوق ممارسة التجارة الخارجية. وقد واجه التعاون الاقتصادي الخارجي للصين معوقات لفترة طويلة من قبل القوى الغربية، وافتقرت الصين إلى نوافذ وآليات داخلية في التعاقد على المشاريع الخارجية، ومن عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٨ ركزت شركات الصين للمقاولات الهندسية الخارجية بشكل أساسي على أعمال المساعدات الخارجية للدول الصديقة، وقدمت الصين قدرًا كبيرًا من المساعدات الاقتصادية والفنية للدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بما فيها بعض الدول العربية، وأخذت الحكومة زمام المبادرة في

ترتيب مهام البناء للشركات من خلال الوسائل الإدارية، وأغلبها لا ينتمي إلى الشكل التجاري لتعاقد المشاريع بالمعنى التقليدي. وبحلول عام ١٩٧٨ وقّعت سبعة عقود فقط لمقاولات المشاريع الخارجية والتعاون العمالي، بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي فقط.

وخلال هذه الفترة كانت التبادلات والتعاون بين الصين والدول العربية تعاوناً دبلوماسياً وسياسياً بشكل أساسي، ولكن كانت وسائل وحجم التبادلات الاقتصادية والتجارية محدودة، وكان الطلب على خريجي تخصص اللغة العربية في هذا المجال محدوداً أيضاً. ولا ينعكس هذا فقط في النسبة الصغيرة للغاية من الخريجين عينوا للعمل في شركات التجارة الخارجية، ولكن أيضاً في المناهج والمواد التعليمية في الجامعات حيث كان عدد كبير من المفردات والمقالات التي ظهرت في الكتب التدريسية التي تستخدمها الجامعات الصينية تتعلق بالسياسة والدبلوماسية، وكانت نادراً ما تتعلق بالاقتصاد والتجارة، ولم تكن هناك دورات حول الاقتصاد والتجارة العربية.

بدأت الصين في تطبيق الإصلاح والانفتاح في نهاية عام ١٩٧٨، وبدأ تحول تركيز عمل الحكومة الصينية من السياسة إلى الاقتصاد. فتطور الاقتصاد الصيني بسرعة، كما شهد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية تطوراً سريعاً، وبلغ حجم التجارة الثنائية ٢٣٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٦٩، ووصل إلى ٧٨٩ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٩، وارتفع إلى ٢.١٢٩١٦ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٩ وبالإضافة إلى التجارة، بدأت الصين في تنفيذ مشاريع التعاقد والتعاون العمالي في عدة دول عربية مثل: العراق والكويت ومصر، وتعد الدول العربية بحق من أوائل المناطق التي نفذت فيها الصين مشروعات تعاقدية وأعمال تعاون خارجية. وفي عام ١٩٨٥ بلغت القيمة الإجمالية لتعاقدات مشاريع الصين وتصدير العمالة إلى الدول العربية ٧٨٨.٦٦ مليون دولار أمريكي، منها قيمة عقد المشروع ٦٧٧.٩٧ مليون دولار أمريكي، وقيمة عقد تصدير العمالة ١١٠.٧٠ مليون دولار أمريكي.

وقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية العربية إلى تحفيز الطلب على خريجي تخصص اللغة العربية. ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت تخصصات اللغة العربية في جامعة بكين وجامعة للدراسات الأجنبية ببكين في استقبال طلاب جدد كل عام. ونظرًا لزيادة حجم الطلاب والأساتذة، أنشأت الجامعات أقسامًا مستقلة للغة العربية الواحدة تلو الأخرى، أي انفصل عن قسم اللغات الشرقية الأصلي، أو قسم اللغات الآسيوية والإفريقية، وتم البدء في إنشاء أقسام منفصلة لتخصص اللغة العربية. وحتى لو قامت العديد من الجامعات بزيادة التحاق طلاب تخصص اللغة العربية بها، فإنها لن تكون قادرة على تلبية الطلب على الخريجين الناجم عن النمو السريع للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية، ولذلك قامت الشركات التي تمارس أعمالها في الدول العربية، مثل: شركة هندسة البناء الوطنية الصينية، وشركة الطرق والجسور الوطنية الصينية، وشركة الهندسة المدنية الوطنية الصينية باختيار بعض الموظفين المتخصصين في الهندسة والفنيين لتلقي تدريبات في اللغة العربية لمدة عامين في جامعة الدراسات الأجنبية ببكين وغيرها من الجامعات، وكلفت شركة الموارد الصينية جامعة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإنشاء فصل دراسي لتدريب اللغة العربية خصيصًا لموظفي شركتها. إلى جانب ذلك قامت الصين خلال هذه الفترة بالتعاون في المجال الطبي مع بعض الدول العربية، مثل إرسال فرق طبية إلى اليمن، وتصدير خدمات التمريض إلى الكويت ودول الخليج الأخرى. ولذلك تم تكليف جامعة الدراسات الأجنبية ببكين وغيرها من قبل وزارة الصحة الصينية بتنظيم دورات تدريبية باللغة العربية للطواقم الطبي لمدة سنتين. إنّ جامعة الدراسات الأجنبية ببكين متخصصة في تنمية مواهب اللغات الأجنبية، وقدمت نحو ثلاثين لغة أجنبية في ثمانينيات القرن السابق، ومع ذلك هناك عدد قليل من تخصصات اللغات الأجنبية مثل اللغة العربية التي تقدم دورات تدريبية خصيصًا للشركات الصينية.

أثناء هذه الفترة ازداد عدد خريجي تخصص اللغة العربية من الجامعات الصينية الذين تم تعيينهم للعمل في الشركات سنة بعد سنة، وعيّن معظمهم في شركات هندسة البناء المملوكة للدولة مثل شركة هندسة البناء الوطنية الصينية، وإذا أخذنا جامعة الدراسات الأجنبية ببكين كمثال، فقد تخرّج ٨ طلاب ليسانس في عام ١٩٨٧ (التحقوا بالجامعة في عام ١٩٨٢، بنظام أكاديمي مدته ٥ سنوات)، باستثناء طالبة واصلت الدراسة للحصول على درجة الماجستير، وتم تكليف خريجة منهم للعمل في مؤسسة تجارية، وواحد للعمل في وزارة الزراعة، والخمسة الباقون تم تكليفهم بالعمل في وزارة الخارجية. وفي عام ١٩٨٣ قامت الجامعة باستقبال ٩ طلاب جدد، وعند تخرجهم في عام ١٩٨٨، تم تعيين ثلاث منهم للعمل في شركات تجارية، وتعيين اثنين منهم في وزارة الخارجية ومصلحة تابعة للوزارة، واثنين في وكالة أنباء شينخوا، وواحد في البنك الصيني، وواحد أكمل الدراسة. وفي عام ١٩٨٤ لم يقبل قسم اللغة العربية أي طلاب جدد. وفي عام ١٩٨٥ استقبل ٤٠ طالباً جديداً، وعند تخرجهم تم تعيين أكثرهم للعمل في الشركات. ومنذ عام ١٩٨٥ استقبل قسم اللغة العربية حوالي ٢٠ طالباً جديداً كل عام. وخلال هذه الفترة زاد عدد الطلاب المسجلين في تخصص اللغة العربية في الجامعات الصينية بشكل ملحوظ، لكن عدد الجامعات التي تقدم تخصص اللغة العربية ظل دون تغيير.

### الفترة من عام ١٩٩٠ إلى الوقت الحاضر:

من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٤ حررت الحكومة الصينية تدريجياً حقوق إدارة التجارة الخارجية وانتقل النظام إلى نظام الموافقة. أولاً بدأت الحكومة في منح حقوق ممارسة التجارة الخارجية لبعض الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للدولة، ثم نقلت سلطة الموافقة إلى مقاطعتي قوانغدونغ وفوجيان كمشروع تجريبي، ثم نقلت سلطة الموافقة إلى كل مقاطعة ومنطقة اقتصادية خاصة. وفي عام ١٩٩٤ أصدرت

الصين أول قانون للتجارة الخارجية، والذي نص رسميًا على أن إدارة حقوق تشغيل التجارة الخارجية يجب أن تنفذ نظام الموافقة. وفي عام ٢٠٠١ انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية ووعدت بتحرير حقوق ممارسة التجارة الخارجية بشكل كامل في غضون ثلاث سنوات. وفي عام ٢٠٠٤ قامت الصين بمراجعة قانون التجارة الخارجية وغيرت إدارة حقوق ممارسة التجارة الخارجية من نظام الموافقة إلى نظام حفظ الملفات والتسجيل، فقامت الحكومة الصينية بتحرير حقوق ممارسة التجارة الخارجية بشكل كامل، وأصبح يمكن لجميع المؤسسات والوحدات والأفراد العاملين لحسابهم الخاص ممارسة التجارة الخارجية بشرط تسجيلهم لدى دائرة التجارة المختصة.

منذ رفع الحظر عن الاقتصاد الخاص في أواخر السبعينيات، تأسست الشركات الخاصة في الصين وتطورت تدريجيًا. ومنذ تحرير حقوق ممارسة التجارة الخارجية في أوائل القرن الحادي والعشرين، لم تعد أعمال التعاون الاقتصادي والتجاري الخارجي في الصين حكرًا على الشركات المملوكة للدولة، وبدأت بعض الشركات الخاصة في الانضمام إلى التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الأجنبية، بما فيها الدول العربية، مما أدى إلى التطور السريع للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية.

ومع النمو الاقتصادي السريع، زاد طلب الصين على الطاقة بشكل كبير، لكن طاقتها المحلية بعيدة كل البعد عن تلبية احتياجات نموها الاقتصادي المستمر، وأصبح نقص إمدادات النفط بارزًا بشكل متزايد. ومنذ عام ١٩٩٣ تحولت الصين إلى مستورد للنفط، وأصبحت المملكة العربية السعودية ودول الخليج النفطية الأخرى أهم شركاء الصين الاقتصاديين والتجاربيين في الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٩١ بلغ حجم التجارة بين الصين والدول العربية ٢.٤٢١ مليار دولارًا أمريكيًا، وقفز إلى ٧.٥ مليار دولار

أمريكي في عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى المجالات التقليدية مثل: تصدير العمالة ومقاولات المشاريع، توسع التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الصين والدول العربية ليشمل التعاون في تنمية الطاقة والاستثمار وإنشاء المصانع وغيرها. وفي الوقت نفسه، تعمل الحكومات العربية أيضاً على تشجيع الشركات الصينية المملوكة للدولة والخاصة على تنفيذ أعمال المقاولات في أراضيها. ونتيجة لذلك استمر حجم عقود المشاريع الصينية في الدول العربية في التوسع، وفي الثمانينيات والتسعينيات كانت المشاريع الهندسية التي تعاقدت عليها الشركات الصينية في الدول العربية في الأساس مشاريع بناء مدنية مثل: الإسكان والجسور والطرق السريعة والسدود، وتم التعاقد عليها من الباطن بشكل أساسي. وفي أواخر التسعينيات بدأت الشركات الصينية في الانخراط في مشاريع مثل الطاقة والاتصالات والبتروكيماويات وحماية البيئة الحضرية. بعد دخول القرن الجديد اتجهت أعمال المقاولات للشركات الصينية في الدول العربية إلى أن تكون متنوعة وواسعة النطاق، وتحولت المشاريع المتعاقد عليها تدريجياً من كثيفة العمالة إلى المشاريع القائمة على رأس المال والتكنولوجيا.

ارتفع حجم التجارة الثنائية بين الصين والدول العربية من ١٤.٧٠٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠١ إلى ٣٣٠.٢٣٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، بزيادة ٢٢.٥ مرة، وبلغ معدل نمو التجارة الخارجية للصين ١١.٩ مرة فقط خلال نفس الفترة. ومن عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٢٢ وصل رصيد استثمارات الصين في الدول العربية ٥٠.٤ مليار دولار أمريكي، ووصل الاستثمار في مجال الطاقة ٤٢.١ مليار دولار أمريكي، بما يمثل ٨٣% من إجمالي الاستثمار الصيني في الدول العربية. ومن عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢ شكل الاستثمار في مشاريع الطاقة ٨٧% من استثمار الصين المباشر في الدول العربية، وشكلت مشاريع الطاقة والمعادن والعقارات والنقل ٨٢.٦% من إجمالي تعاقدات مشاريع الصين في الدول العربية. وفي عام ٢٠٢٢

تجاوز حجم التجارة بين الصين والدول العربية ٤٣٠ مليار دولار أمريكي، بزيادة سنوية تزيد عن ٣٠%، وهو ضعف ما كان عليه قبل ١٠ سنوات. وتجاوز حجم الاستثمار المباشر المتبادل بين الصين والدول العربية ٣٠ مليار دولار أمريكي، بزيادة تقارب ثلاثة أضعاف عما كان عليه قبل ١٠ سنوات. وفي الوقت الحاضر تعد الصين أكبر شريك تجاري للدول العربية، والدول العربية هي أكبر مصدر الطاقة للصين.

وفي السنوات الأخيرة استمر التعاون بين الصين والدول العربية في مجالات التمويل والطيران والسياحة وتجارة الخدمات الأخرى في التطور المطرد. أنشأ بنك الصين والبنك الصناعي والتجاري الصيني، وبنك التعمير الصيني، وبنك التنمية الصيني، والبنك الزراعي الصيني، وبنك التجارة الصيني، وغيرها لها مكاتب تمثلها أو فروعاً في البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وقطر ولبنان ودول عربية أخرى. وفتحت بنوك من الإمارات العربية المتحدة ومصر وقطر والكويت والمغرب ودول عربية أخرى فروعاً لها في الصين، كما فتحت شركة طيران الصين خطوطاً مباشرة إلى العديد من الدول العربية، وفتحت شركة طيران جنوب الصين وشركة طيران شرق الصين طرقاً مباشرة إلى الإمارات العربية المتحدة، وفتحت شركة طيران جنوب الصين وغيرها من شركات الطيران الصينية طرقاً مباشرة إلى المملكة العربية السعودية، وفتحت شركة طيران هاينان وغيرها طرقاً مباشرة إلى مصر، وفتحت شركات الطيران من الإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية والجزائر ودول أخرى طرقاً مباشرة إلى الصين. وتجاوز عدد الرحلات الجوية المباشرة بين الصين والدول العربية ١٠٠ رحلة أسبوعية.

وقد أدرجت الصين أكثر من ١٠ دولاً عربية كوجهات سياحية خارجية لمواطنيها، وفي عام ٢٠١٨ زار ١٣٨٨٠٠٠ مواطن صيني دول مجلس التعاون الخليجي، وفي عام ٢٠١٩ ارتفع هذا العدد إلى ١٥٢٨٠٠٠ مواطن صيني، بزيادة سنوية قدرها

١٠.١%. وتعد الصين رابع أكبر مصدر للسياح الدوليين في الوجهة إلى دبي وثاني أكبر مصدر للسياح الدوليين إلى أبو ظبي. واحتلت دبي المرتبة الثانية من بين المدن العشر الأولى لاستهلاك التسوق الخارجي من قبل السياح الصينيين في عام ٢٠١٩، وتستقبل مصر حاليًا ما بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ سائح صيني أسبوعيًا، وتأمل مصر في استقبال ٣ ملايين سائح صيني سنويًا بحلول عام ٢٠٢٨.

لقد دخل التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية مرحلة من التعاون الشامل في كافة المجالات وفي قطاعات متعددة. وتم إحراز تقدم عظيم في التعاون في التجارة الثنائية، وتعاقبات المشاريع، والاستثمار المتبادل، والمالية، والسياحة، وغيرها من المجالات.

وأدى التطور المتسارع للعلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية العربية إلى تزايد الطلب على خريجي تخصص اللغة العربية، مما أدى إلى التوسع في تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية. ومنذ القرن الحادي والعشرين تزايد عدد الجامعات التي تقدم تخصص اللغة العربية في الصين، مثل: جامعة تيانجين للدراسات الدولية في عام ٢٠٠٢م، وفي عام ٢٠٠٣ افتتحت جامعة هيلونغجيانغ، وفي عام ٢٠٠٥ افتتحت جامعة شيان للدراسات الدولية وجامعة داليان للدراسات الدولية على التوالي، وفي عام ٢٠٠٦ افتتحت جامعة سيتشوان للدراسات الدولية، وفي عام ٢٠٠٧ افتتحت جامعة قوانغدونغ للدراسات الأجنبية، وفي عام ٢٠٠٩ افتتحت جامعة صن يات صن، وفي عام ٢٠١٢ افتتحت جامعة نورثويست نورمال، وفي الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ٢٠٠١ كان لدى الصين ٨ جامعات بها تخصص اللغة العربية. وبعد عام ٢٠٠١ زاد عدد الجامعات التي تقدم تدريس اللغة العربية في الصين بسرعة، وبحلول عام ٢٠١٨ افتتحت أكثر من ٥٠ جامعة في الصين تخصص اللغة العربية. وقامت العديد من الجامعات بزيادة عدد الطلاب الجدد من ٢٠ طالبًا إلى حوالي ٤٠ طالبًا سنويًا.



وأقامت كل الجامعات التي تقدم اللغة العربية علاقات التعاون مع جامعات في الدول العربية، وأتاحت فرص كثيرة للطلاب الصينيين للدراسة في الدول العربية، فحاليًا هناك أكثر من ٢٠٠٠ خريج تخصص لغة عربية من الجامعات الصينية كل عام. وصار عدد قليل منهم يعملون في وزارات ومؤسسات حكومية أخرى، وعمل معظمهم في شركات مختلفة مثل: الشركات الهندسية وشركات الاتصالات والبنوك وشركات الطيران ومكاتب السياحة.

ولنأخذ جامعة الدراسات الدولية الثانية ببكين كمثال، فإن إجمالي عدد خريجي قسم اللغة العربية سنويًا بها من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ هو: (٢٧، ٤٦، ٣٩، ٤٤، ٣٨)، ومن حيث تشغيل الخريجين، فإن نسب العاملين في الشركات المملوكة للدولة في كل عام هي: (٥٥%، ٢٨%، ٦٤%، ١٩%، ١٨%)، ونسبة العمالة في أجهزة الحكومة في كل عام هي: (١٨%، ٥٥%، ١٨%، ٦%، ١٤%)، ونسبة التوظيف في الكليات والجامعات في كل عام هي: (٤%، ٢%، ٠، ٠، ٠). ويشكل مجموع الشركات المملوكة للدولة والخاصة غالبية وجهات توظيف الخريجين، أي أن معظم خريجي تخصص اللغة العربية يعملون في المؤسسات الاقتصادية والتجارية المرتبطة بالدول العربية.

وفي مرحلة التنمية في الصين التي تركز على البناء الاقتصادي، فإن الطلب على الموهوبين في اللغات الأجنبية والتجارة الخارجية من قبل المؤسسات الاقتصادية يفوق الطلب على كوادر الشؤون السياسية الخارجية من قبل الإدارات الحكومية. ومع تنوع التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي، واصلت العديد من المؤسسات رفع متطلباتها من الخريجين، فلم يعد إتقان اللغة الأجنبية وحده كافيًا. وقد دفع طلب سوق العمل على المواهب الشاملة الجامعات إلى إصلاح تدريس تخصص العربية. لقد سعت الجامعات في ضبط وتوسيع التوجهات المهنية للطلاب، وعلى أساس الدورات التقليدية

في اللغة والأدب، تمت إضافة دورات جديدة تتعلق بالاقتصاد والتجارة. على سبيل المثال، أضافت جامعة شانغهاي للدراسات الدولية لطلاب تخصص العربية العديد من المقررات غير التقليدية مثل الاقتصاد العالمي المعاصر والسياسة، ونظرة على اقتصاد الشرق الأوسط، ومقالات إعلانية عربية مختارة، ومقالات اقتصادية وتجارية عربية مختارة. وتقدم جامعة الاقتصاد والتجارة الخارجية وجامعة للدراسات الأجنبية ببيكين دورات مثل نظرة عامة على الدول العربية والنصوص الاقتصادية والتجارية التطبيقية العربية. منذ إنشاء تخصصات اللغة العربية في جامعات الصين في الخمسينيات من القرن الماضي، كانت تخصص اللغة العربية في جميع جامعات الصين. ومن أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية الناجمة عن تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية العربية، في السنوات الأخيرة افتتحت جامعة بكين وجامعة تسينغهاوا، وجامعة شيآن للبتترول وغيرها دورات اختيارية للغة العربية للطلاب في تخصصات الهندسة والاقتصاد والمالية والكمبيوتر وغيرها من التخصصات.

### خاتمة:

أقام الشعب الصيني والشعب العربي صداقة تقليدية عميقة منذ القدم، وبدأت التبادلات التجارية الثنائية من خلال تعليم اللغة العربية في الصين، ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية حافظت الصين والدول العربية على علاقات سياسية ودية. وكما أن الصين تُعد من العالم الثالث، فإنها تشارك الدول العربية مطالب سياسية مشتركة وقيماً أخلاقية متشابهة، لذلك أولت الحكومة الصينية أهمية كبيرة لتعليم اللغة العربية في جامعاتها منذ الأيام الأولى لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. وبعد تنفيذ الإصلاح والانفتاح، انطلق تطور الاقتصاد الصيني بسرعة مذهلة، وأصبحت الصين والدول العربية شريكين اقتصاديين وتجاريين مهمين، وأصبح الجانبان متكاملين إلى حد كبير في المجال الاقتصادي والتجاري. إن التطور السريع للعلاقات الاقتصادية

والتجارية الثنائية ساهم بشكل كبير في تطوير تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية. وقد قدم تطوير تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية الدعم الكبير للصين لتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والتبادلات الودية مع الدول العربية. وبسبب الطلب المتزايد في سوق العمل، ارتفع حجم طلاب الالتحاق بتخصص العربية في الجامعات الصينية وازداد عدد الجامعات التي تقدم تخصص العربية. كما شهدت التدريبات والمناهج التدريسية لتخصص العربية في الجامعات تغييرات كبيرة للتكيف مع مطالب سوق العمل للخريجين في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية. على مدى السنوات السبعين الماضية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية شهد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية تغييرات هائلة من حيث الحجم ومجالات التعاون وأساليب التعاون، وتنعكس تغييراتها الرئيسية بوضوح في تنمية تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية. ويمكن القول: إن تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية العربية والطلب المتزايد على المواهب الذين يتقنون اللغة العربية من الوكالات والمؤسسات الصينية عززا التطور المستمر والتوسع في تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية، وأبدى هذا التطور خصائص مختلفة في فترات مختلفة.

وتعتبر الدول العربية مناطق مهمة بالنسبة للصين لتنفيذ استراتيجية "الحزام والطريق". ولا شك أن تنفيذ استراتيجيات التنشيط الاقتصادي الوطنية، مثل "خطة الممر الاقتصادي لقناة السويس" في مصر، و"رؤية ٢٠٣٠" في المملكة العربية السعودية وغيرها من خطط التنمية لكل من الصين والدول العربية ستستمر في إتاحة المزيد من الفرص للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية. كما أن مواصلة تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية العربية ستواصل تعزيز تطوير تدريس اللغة العربية في الجامعات الصينية.

ويقع على الجامعات الصينية عبء تعزيز التعاون مع الجامعات العربية من حيث تبادل المعلمين والطلاب، وبناء المناهج الدراسية وما إلى ذلك، واستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة لإنشاء دورات مشتركة مع الجامعات العربية، حتى يتمكن الطلاب الصينيون والعرب من دراسة المقررات التي يدرسها أساتذة الجامعات في بلدان بعضهم البعض دون مغادرة بلدانهم الأصلية. كما يوجد اقتراح وهو النظر في تقديم محاضرات عن المعرفة المالية والسياحية وما إلى ذلك لكبار المتخصصين في اللغة العربية.

وعلى الجامعات إقامة اتصالات ومشاريع تعاون بنشاط مع الشركات الصينية التي تتعاون مع الدول العربية، وتوفير فرص التدريب للطلاب الكبار في هذه الشركات. وسعي تعزيز تنمية تخصص اللغة العربية بطرق مختلفة، مما يخدم التعاون الثنائي بين الصين والدول العربية بشكل أفضل في مجالات الاقتصاد والتجارة والسياسة والعلوم الإنسانية.

### المراجع:

- جيانغ تشون، غو ينغدي، "تاريخ العلاقات الصينية العربية"، الصفحة ٢١٢، الصحافة الاقتصادية اليومية، بكين، ٢٠٠١.] .
- جيانغ تشون، غو ينغدي، "تاريخ العلاقات الصينية العربية"، الصفحة ٢٥٧، الصحافة الاقتصادية اليومية، بكين، ٢٠٠١.] .
- جيانغ تشون، غو ينغدي، "تاريخ العلاقات الصينية العربية"، الصفحة ٢٥٨، الصحافة الاقتصادية اليومية، بكين، ٢٠٠١.] .
- تشنغ شينغ يوان، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والصين "منظور آسيا وأفريقيا"، العدد الأول، ٢٠٠٥، الصفحة ٥١.] .
- ليو وينجيا، لو لين. (إصلاح تعليم اللغة العربية في الكليات والجامعات: المنطق التاريخي واختيار المسار، "المسلمون الصينيون" العدد الأول، ٢٠١٩، ص ٨٢-٨٤.)،

جيانغ تشون، غو ينغدي، "تاريخ العلاقات الصينية العربية"، الصفحة ٤٨٦، الصحافة الاقتصادية اليومية، بكين، ٢٠٠١.]

جيانغ تشون وجو ينغدي، "تاريخ العلاقات الصينية العربية"، الصفحة ٥١٥، الصحافة الاقتصادية اليومية، بكين، ٢٠٠١.]

شي لي، "نحو السوق العربية"، الصفحة 86، مطبعة الزلزال، [1998] تشنغ شينغ يوان، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والصين، "آفاق آسيا وأفريقيا"، العدد 1، 2005، الصفحة. [51.

التعاون الاقتصادي الصيني العربي "لجنة" 80% بحاجة ماسة إلى كسرهما - تشاينا ديلي [chinadaily.com.cn] 2023-03-10 09:48.]

نأمل في استقبال 3 ملايين سائح صيني كل عام بحلول عام - 2028 مقابلة مع أحمد عيسى، وزير السياحة والآثار المصري وكالة أنباء شينخوا، القاهرة، 27 نوفمبر

[http://www.news.cn/world/2023-11/28/c\\_1129997093.htm](http://www.news.cn/world/2023-11/28/c_1129997093.htm)

ما هيبين، ما جيان وإنشاء وتطوير تخصص اللغة العربية في الكليات والجامعات في الصين الجديدة [http://www.chinainlam.net.cn/cms/zt/mhtml/cszx/201811/24-12802.html]

زاو ميلان، وانغ جوان، وآخرون. الوضع الوظيفي وتحليله للطلبة الجامعيين العرب - أخذاً على جامعة بكين للدراسات الدولية نموذجاً" التوظيف "العدد الأول، 2016، الصفحة. [62.

دينغ جون" موجز لتاريخ تعليم اللغة العربية في الصين "الصفحة 92 مطبعة العلوم الاجتماعية الصينية 2013.]

